

المركز الجامعي مغنية - معهد الحقوق والعلوم السياسية

المحاضرة الثانية

مقياس قانون المسؤولية الإدارية (السداسي الثاني)

موجهة لطلبة السنة الأولى ماستر تخصص قانون عام

من إعداد الدكتور: بوزيدي خالد

أستاذ محاضر قسم "أ"

السنة الجامعية: 2023-2024

تمهيد: الانتقال للمعايير القضائية

توصلنا في المحاضرة السابقة إلى أن جهود الفقه التي رست على أربعة معايير قد تعرضت كلها للانتقاد، نظراً لاستحالة الأخذ بها كل على حدة.

➤ تدخل القضاء الإداري:

تأسست المعايير القضائية عبر العديد من الاجتهادات، مستأنسةً بالمعايير الفقهية للتمييز الدقيق بين الخطأ الشخصي والخطأ المرفقي وفقاً لاتجاهين أساسيين.

1- معيار الخطأ المنفصل عن الوظيفة

مضمون المعيار 

يكون الخطأ الذي ارتكبه الموظف **شخصياً** إذا كان بالإمكان فصله عن الوظيفة انفصلاً مادياً أو معنوياً.

الانفصال المادي

أن يرتكب الموظف الخطأ الإداري **خارج أوقات العمل** أو في إطار **حياته الخاصة**.

✳ **اجتهاد القضاء المقارن:**

قرار مجلس الدولة الفرنسي الصادر بتاريخ

27 أكتوبر 1944

تابع لـ معيار الخطأ المنفصل (الانفصال المعنوي)

يعد كذلك خطأً شخصياً، الأخطاء المرتكبة أثناء الوظيفة أو بمناسبةها في الحالات التالية:

🎯 الانفصال الغائي

أن تتطلب الوظيفة القيام بالعمل، ولكن الموظف يسعى لغاية أخرى غير تلك التي أراد القانون تحقيقها.

🚫 انتفاء المتطلبات الوظيفية

أن تكون الوظيفة لا تتطلب من الموظف القيام بذلك العمل الإداري أصلاً.

تطبيقات قضائية مقارنة (فرنسا)

قضية Morizot

قرار محكمة النزاع الفرنسية الصادر بتاريخ 02 جوان 1908.

قضية Pavalids

قرار مجلس الدولة الفرنسي الصادر بتاريخ 20 ماي 1935.

تؤكد هذه القرارات أن الخطأ المرتكب أثناء الوظيفة قد يُكيف شخصياً إذا انحرف عن غايته المرفقية.

موقف المشرع والقضاء الإداري الجزائري

التكريس التشريعي الجزائري 

تبنى المشرع الجزائري هذا الاتجاه صراحة في **المادة 31** من الأمر 03-06 (القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية).

المادة 31 من الأمر 03-06

اجتهاد مجلس الدولة الجزائري 

قرار 09 جويلية 2001: ألحق وصف الخطأ الشخصي بالخطأ المرتكب من قبل الموظف أثناء الوظيفة، لكونه **منفصلاً** انفصلاً كلياً عن المرفق.

2- معيار الخطأ المتصل بالوظيفة

🔗 الضابط القضائي للاتصال

بموجب هذا المعيار، يكون الخطأ الإداري المرتكب من قبل الموظف **مرفقياً** كلما كان متصلاً بالوظيفة وغير منفصل عنها، بأن يصدر عنه أثناء ممارسته لوظيفته أو بمناسبةها.

! الاستثناءات الموضوعية (الخطأ الشخصي رغم الاتصال):

يُستثنى من وصف الخطأ المرفقي وتتحول المسؤولية لشخصية في حالتين:

- الأخطاء
الجسيمة
(الفادحة).
- الأخطاء المرتكبة عن
سوء قصد
(النية السيئة للإضرار).

تطبيقات قضائية لمعيار الاتصال بالوظيفة

أكد مجلس الدولة الفرنسي على معيار الاتصال واستثناءاته في عدة قرارات شهيرة منها:



قرار مجلس الدولة الفرنسي

18 ديسمبر 1953



قرار مجلس الدولة الفرنسي

28 جويلية 1951

نهاية المحاضرة الثانية:

المعايير القضائية للتمييز بين الخطأ الشخصي والخطأ المرفقي

الدكتور بوزيدي خالد

معهد الحقوق والعلوم السياسية

المركز الجامعي مغنية